

المسائل الصرفية في كتاب المجالس للخطيب الإسكافي (تحليل ومناقشة)

فاطمة محمد العليمات*

ملخص

يمثل كتاب المجالس للخطيب الإسكافي، شأنه شأن كتب المجالس، مجمعا للمباحثة في مسائل معرفية شتى فقد تناول فيه: مسائل في تفسير الآيات، وشرح الأحاديث، وتوضيح مجموعة من الأمثال والأشعار والحكم، كما ميّز فيه طائفة من مسائل وسمها بالنحوية وهي مما انتلف فيه النحو بالصرف على ما جرى به -وما يزال- الربط بينهما وتغليب النحو حتى بعد أن استوى الصرف علما مستقلاً (منذ المازني في كتابه التصريف فيما وصل إلينا).

وقد تمثّل هذا البحث في فرز المسائل الصرفية الخالصة الواردة في أطوار المسائل النحوية، ويستأنف هذا البحث ضرباً من السجال الخلافي الخالص للمسائل الصرفية ينضاف إلى البحث المتعارف في الخلاف النحويّ وينبئ عن مناهج أهل العربية في تفسير تلك المسائل، كما يكشف عن دور الإسكافي على هذا الصعيد.

مدخل

كتاب المجالس هو لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي، عاش أكثر سني حياته في القرن الرابع الهجري، وكانت وفاته سنة (420هـ)، وهو أديب لغوي، متعمق في دراسة علوم الشريعة والعربية وآدابها؛ فهو مفسر، لغوي، أديب، ذو بصر بأحوال الزمان وسياسة الناس. وقيل أنه عجيب الشأن في العلم والذكاء ونبيل الهمة والنزاهة، بلغ في مقدار عمره ما لم يبلغه أحد. ومن أشهر مؤلفاته:

- 1- مبادئ اللغة، وهو معجم لغوي.
- 2- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهة.
- 3- لطف التدبير في حيل الملوك وأمور السلطنة.
- 4- غلط كتاب العين.
- 5- الغرة، وهو كتاب في لحن الخاصة.

6- شرح شواهد سيبويه.

7- نقد الشعر.

8- شرح أبيات مبادئ اللغة.

9- كتاب المجالس.

وتشير مؤلفات الإسكافي إلى اهتمامه بالدين واللغة والأخبار والحكايات.

وكتاب المجالس هو الكتاب الذي اعتمدت عليه الدراسة، وقد ضمّ خمسة وثلاثين مجلساً، وكل مجلس ضمّ خمس قضايا توزعت على: تفسير آية مما اشتبه فهمه على بعض الناس، وشرح حديث مما أشكل فهمه، وتوضيح بيت شعري من أبيات المعاني، وكشف مناسبة (مثل) وبيان معناه، إلى جانب بيان مسألة نحوية، وأضاف المؤلف إلى المجالس الخمسة الأخيرة فقرة سادسة جعلها بعنوان: ألفاظ من ضوال الحكم أورد فيها آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأشعاراً وأمثالاً وأقوالاً شتى. والكتاب في الواقع خمسة كتب في كتاب واحد؛ فهو أشبه بموسوعة علمية ضمت علوماً متعددة تتصل بتفسير القرآن وشرح الحديث وعلوم العربية وآدابها، ومن يقرأه يجد أن الخطيب الإسكافي كان متبحراً في دراسة علوم الشريعة والعربية وآدابها؛ فهو مفسر ولغوي وأديب.

فكتاب المجالس ضمّ جملة من المسائل النحوية والصرفية التي لو فصلت من الكتاب لكانت بمثابة كتاب مستقل، وهي مسائل تستحق الوقوف عندها ودراستها بالتحليل والمناقشة؛ فقد عرض الإسكافي في كل مسألة من مسائل النحو قضية وقع فيها الخلاف بين النحويين، فمرة يعرض مسألة انفرد أحد النحاة برأي فيها، ومرة يعرض قضية اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة بشأنها، فيعرض حجج الفريقين وقد يرجح مذهب أحدهما. ومن خلال البحث تبين لي أن هذا الكتاب على أهميته لم يحظ بدراسة وافية تتناول المسائل النحوية والصرفية التي ضمها، إلا دراسة واحدة أشار فيها المؤلف إلى هذا الكتاب إشارة عامة في معرض حديثه عن مؤلفات الإسكافي؛ مبيناً أن الكتاب ضم خمسة وثلاثين مجلساً، وأن كل مجلس ضمّ خمس قضايا وأن هذه القضايا تصلح أن توزع على خمسة كتب: في التفسير، والحديث، والنحو، والشعر والأمثال⁽¹⁾ فرغبت في دراسة المسائل الصرفية المطروحة فيه؛ فالصرف فن عقلي جميل يشحذ الذهن ويثير الانتباه، وهو الباب الذي يلج منه عالم العربية النحو وعلوم اللسان الأخرى، وهو مادة النحوي وميزان العربية. وقد حاولت في الدراسة بيان رأي الخطيب الإسكافي في كل مسألة منها وطريقة عرضه لها، وبيان آراء غيره من العلماء في المسألة نفسها.

ومن اللافت في كتاب المجالس أن الخطيب الإسكافي لم يُفرد للمسائل الصرفية في كتابه أبواباً خاصة بها وإنما ضمّنها في المسائل النحوية تحت عنوان مسألة نحوية، وربما يعود السبب في هذا لأنّ الصرف قد نشأ مسائل متفرقة في كتب النحو، ولا سيما كتاب سيبويه الذي جمع فيه الكثير من المسائل الصرفية ولكنه لم يصنّفها ويبيّنها، وقد بقي هذا النهج لمن تلاه؛ فعلى الرغم من محاولة بعض علماء اللغة فصل كل منهما عن الآخر في التصنيف والبحث، كما فعل المازني (ت 247هـ) في كتابه التصريف الذي شرحه ابن جني (ت 392هـ) في المنصف إلا أن النحو والصرف ظلّا متعالقين حتى بعد أن تميّز التصريف عن النحو.

وقف الخطيب الإسكافي على خمس وثلاثين مسألة من مسائل اللغة والنحو والصرف، استأثرت قواعد النحو بأكبر اهتمام بها. وقد سعت الدراسة إلى فرز المسائل الصرفية الخالصة الواردة في أطوار المسائل النحوية المطروحة في الكتاب وتبويبها لتنظم في أبواب:

- 1- التصغير.
- 2- الاشتقاق.
- 3- اسم التفضيل.
- 4- النسب.
- 5- الاسم المنقوص.

أما المسائل الصرفية التي وقف عليها الإسكافي في باب التصغير فهي:

أولاً: تصغير المصادر التي جاءت على وزن انفعال نحو انطلاق.

ذكر الإسكافي رأي إجماع النحويين⁽²⁾ وهو أن تصغير "انطلاق" هو "نطيليق" إلا أبا عثمان المازني فإنه يقول: (طليق).

ذكر الإسكافي حجة النحويين⁽³⁾ وهي أن الاسم إذا صغّر وكان بسقوط حرف واحد منه لا يخرج عن أمثلة التصغير فإنه لا يحذف منه حرفان، وانطلاق ألفه مجتلية لسكون النون وفي حال التصغير تتحرك النون لأنها ثابتة في الكلمة، وحكم التصغير أن نضم أول حرف من الاسم الذي يحلّه ويفتح الثاني، فصارت فتحة الثاني تغني عن الألف، فلما سقطت الألف صارت النون أولاً وضمت، وفتحت الطاء بعدها، وكان قبل الآخر مدّة، فجرت مجرى مصباح وكردوس وقنديل، فكسّر ما بعد ياء التصغير وانقلبت المدّة ياء فصار نطيليق.

ثم ذكر بعدها حجة أبي عثمان المازني حيث قال⁽⁴⁾: ليس في كلام العرب مثال على "يَفْعَال"، قال: فكانكم رددتموه إلى "يُطْلَق" وليس ذلك من أمثلتهم، قال: وإذا حُذِفَت الألف والنون عاد إلى مثل "يُطْلَق" وهو مثال موجود في الكلام.

ومن ثم يذكر حجة النحويين عليه وهي⁽⁵⁾: ليس يلزم إذا حُذِفَ بعض حروف الاسم أن يكون يبقى على مثال من أمثلة كلام العرب بدلالة ما يوافق عليه أبو عثمان من تصغير "افتعال" نحو افتقار يقال: "فَتَقِير"، وليس في كلامهم "فَتَعَال" فلمَّا لم يُرَاعَ في هذا المكان ما ذكره لم يُرَاعَ في "انطلاق" ذلك.

أما حجة أبي عثمان المازني التي ذكرها الإسكافي عنه: فهي أن الألف والنون زائدتان زيدتا معاً، وهما في حكم زيادة واحدة، فإذا وجب سقوط إحداهما وجب سقوط الأخرى، كما كان ذلك في الترخيم في نحو: مَرَوَان وسكران لمَّا حُذِفَت النون تبعتهما الألف فقلت: يا مَرَو، ويا سَكَر، لأن الزيادتين تُعدَّان مَعْدُ الزيادة الواحدة.

وفي النهاية يذكر رأيه وهو ترجيح ما ذهب إليه جمهور النحويين، لأنهم أجمعوا في تصغير استفعال، نحو استضراب على تَضْيِيرِيب وهذه الأحرف الثلاثة زِيدَت معاً وهي الألف والسين والتاء، فأسْقِطَت الألف والسين، واستَبْقِيت التاء مع أن السين لم تُزَدَ في الفعل إلا مع التاء، فتلازمتا تلازم الألف والنون في انطلاق لا بل أشد، وذلك أن النون في "انطلاق" هي المقصودة بالزيادة والألف من مجلوبات سكونها، والسين والتاء في استفعال هما الزائدتان المتلازمتان إلا أنه لما بُنِيَ أول الفعل على السكون، ليخفَ على اللفظ ما ثَقُلَ بالفعلية، وكثرة الحروف اجْتَلَبَت إليه ألف الوصل ليَحْصُلَ الأول ساكناً عند إدراج الكلام، وتسْقُط الألف باستغنائه عنها بالكلام الذي قبلها، ثم الأصل الذي أصْلُهُ النحويون هو المَعْتَمَد، وذلك أن كل كلمة فيها زيادة لا توجب التصغير حذف منها نحو: مصباح ومفتاح، تقول في تصغيرها مصبيح ومفتيح، لا يجب أن تسقط زيادة مع إمكان استيفاء الحروف كلها في التصغير، وكذلك إذا أمكن حذف زيادة واحدة لم تتعد إلى حذف زيادتين⁽⁶⁾.

وقد ذكر سيبويه أنك إذا حَقَرْتَ (انطلاق) قلت: نُطِيلِيقُ، تحذف الألف لتحرك ما يليها، وتدع النون، لأن الزيادة إذا كانت أولاً في بنات الثلاثة وكانت على خمسة أحرف، وكان رابعه حرف لين، لم تحذف منه شيئاً في تكسيره للجمع، لأنه لا يجيء على مثال مفاعيل ولا في التصغير؛ وذلك نحو: تَجْفَافٍ وتَجَافِيفٍ، وَيَرْبُوعٍ وَيَرَابِيعٍ. فالنون في انطلاق بعد حذف الألف كالتاء في تَجْفَافٍ⁽⁷⁾. وقد ذهب ابن السراج إلى قول سيبويه لأنه إنما يحذف الزائد ضرورة، فإذا قدر على إثباته كان أولى لئلا يلبس بغيره مما لا زائد فيه، فأما استفعال فلم يجز أن تثبت السين والتاء فيه، لأنه ستة أحرف، فكان حذف السين أولى لأنها ساكنة ولأنها إذا حذفت بقي من الاسم

مثال تكون عليه الأسماء فكانت أولى بالحذف وليس يلزم متى حذفنا زائداً أن نبقى الباقي على مثال معروف من الأسماء، ولو وجب هذا لما جاز أن نقول: في افتقار فتّيقير، لأنه ليس في الكلام (فتعال)⁽⁸⁾. والرأي الذي أميل إليه هو رأي سيبويه والإسكافي؛ فاشتراط المازني بضرورة مجيء "نطيليق" عند التصغير على مثال معروف من الأسماء حجة ضعيفة؛ لما ورد عن العرب من ألفاظ مصغرة دون أن يكون لها مثال في الكلام كما ذكر ابن السراج، كما أن ما ذهب إليه النحويون وخالفوا به المازني آراء أنجزت باستقراء اللغة وطول البحث فيها.

ثانياً: تصغير إبراهيم وإسماعيل.

ذكر الخطيب الإسكافي أن سيبويه⁽⁹⁾ قال في تصغير إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْهِيمُ وَسُمَيْعِيلُ. وَبَيَّنَ أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ (المُبرِد) ⁽¹⁰⁾ غَلَطَ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالُوا: جَعَلَ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً، وَأَسْقَطَهَا عِنْدَ التَّصْغِيرِ، وَإِجْمَاعُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تَزَادُ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً لَمْ يَكُنْ تَصْغِيرُ الْأَسْمَاءِ إِلَّا أَتْبَرُهُ وَأَسْمِعُ، وَإِلَّا أَتْبَرُهُ وَأَسْمِعُ. وَذَكَرَ الْإِسْكَافِيُّ أَنَّ الْجَمْعَ أَبَارَهُ وَأَسَامِعُ.

وقال⁽¹¹⁾: إن هذه المسألة مما يضيّق فيه الكلام على سيبويه، ومما يَنْصُرُ به قَوْلُهُ (سيبويه) أن يجعل الميم من إبراهيم زائدة، لأن الميم تَزَادُ في الأواخر كَزَرَقَمَ وَسَتَهْمُ، في الأزرق والأستة، فإذا حصلت الميم زائدة خرجت الكلمة عن أن تكون رباعية، وجاز أن يحكم على الهمزة بأنها زائدة، وكذلك إسماعيل تجعل اللام زائدة، لأن من العرب من يُبَدِّلُ منها النون، فيقول: إسماعين، فيَجْزِي مَجْزَى اللام قولهم: أَصِيلَالٌ وَأَصِيلَانٌ، وإنما أَبْدَلَتِ اللام نوناً لأن إسماعيل اسم أعجمي. ويقال اسمه شَمْعُونُ، فالسين مكان الشين، وهذه عادة العرب في كل شين تَنْقُلُ عن العجمية إلى العربية، نحو فاسان وجلسان، فلما حصلت النون في آخر هذا الاسم في لغة العجم وحصلت اللام والنون معاً في لغة العرب أشبهت اللام التي تَبْدَلُ من النون في قولهم: أَصِيلَالٌ، فكما أن اللام ها هنا زائدة أصلها النون كذلك في هذا الاسم.

ويعلل الإسكافي⁽¹²⁾ سبب اختيار سيبويه هذا، أنه رأى التصغير على هذا الوجه يؤدي إلى إسقاط حرف واحد من الكلمة سوى الألف التي بعد الراء، فتلاقي ياء التصغير، وإذا صَغُرَ على ما ذهب إليه النحويون أدّى التصغير إلى حذف زيادة واحدة منها من حذف باقيتها ولا يجوز تعديها إلى حذف زيادة أخرى يسقط بسقوطها حرف آخر.

وقد انبنى على الخلاف في أيها الأولى بالحذف: الهمزة أو الميم واللام اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم؛ فيقول سيبويه: بُرَيْهِيمُ وَسُمَيْعِيلُ، ويقول المبرد: أَتْبَرُهُ وَأَسْمِعُ⁽¹³⁾. وحكى سيبويه عن الخليل تصغيرهما على: " بُرَيْةٌ " و " سُمِيعٌ " ⁽¹⁴⁾.

وقد ذكر السيرافي أن المبرد احتج في ذلك بأن الهمزة لا تكون زائدة أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول، فهي أصلية والكلمة على خمسة حروف أصول فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها، فيقال أبيريه بحذف الميم، وأسيميع بحذف اللام كما قيل في سفيريج بحذف اللام. وقد ذهب هذا المذهب ابن السراج مغلطاً سيبويه، لأنه حذف الهمزة فجعلها زائدة، ومن أصوله (سيبويه) أن الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها، إلا الأسماء الجارية على أفعالها، ويلزمه أن يصغر إبراهيم: أبيريه⁽¹⁵⁾.

وذكر السيوطي⁽¹⁶⁾ أن المازني منع من تصغير انفعال وافتعال، فلم يجز في "انطلاق" : "نطليق" ولا في افتقار "فتقيقر"، لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء، فيقال: "طليق"، و"فقيقر" وقال أبو حيان: "وليس خلاف المازني مختصاً بانفعال وافتعال فقط، بل يشترط في المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء".

فالخطيب الإسكافي يأخذ بما قاله المبرد وابن السراج وغيرهما من النحويين في أن تصغير إبراهيم وإسماعيل: أبيريه وأسيميع.

أما السيرافي فيؤيد ما ذهب إليه سيبويه، منتصراً له بسماع ذلك عن العرب على حسب ما رواه أبو زيد وغيره عنهم من: أنها تصغر إبراهيم: برهيم⁽¹⁷⁾، وإذا أريد تصغير (إبراهيم واسماعيل) تصغير ترخيم فالقياس عند سيبويه أن يقال: برهيم وسميع ... يحذف زائدهما فقط، وهي الهمزة والألف والياء. أما الميم واللام فأصليتان عنده، إذ لا تنطبق عليهما أوصاف زيادتهما، وعند غيره: أبيره وأسيميع، لأن الهمزة عندهم أصلية؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية. ويجيز الكوفيون: برهم وسماعل، بلا ياء، وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء. وهي لا تزداد في أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول، فيحذفون الألف والياء الزائدتين، والخامس الأصلي وهو الميم، واللام لأن بقاءه يخل بالصيغة⁽¹⁸⁾.

وأنا أميل إلى رأي سيبويه والسيرافي؛ لأخذهم بالسماع عن العرب؛ فقد ذكر أبو حيان: "أنه هكذا صغر العرب فيما رواه أبو زيد"⁽¹⁹⁾ والسماع مقدّم على القياس، وللسماع والاستخدام أثرهما في الأخذ باللفظ وقبوله، كما أننا نسمع (براهيم وسماعين) و(برهيم وسميعين) في لهجة أهل بئر السبع ونحن نعرف أن اللهجات المحكية لها أصول قبلية عربية.

ثالثاً: تصغير قبائل إذا سمي به

ذكر الإسكافي أن الخليل ويونس اختلفا في تصغير كلمة (قبائل) إذا سمي بها، فالخليل يصغر الكلمة بحذف الألف ويثبت الهمزة فيقول: قبيل، ويونس يصغرها بحذف الهمزة، وإثبات الألف التي تبدل ياء فيقول: قبيل⁽²⁰⁾.

وقد عرض سيبويه لهذه المسألة من قبل فقال: إذا حَقَرْتُ رجلاً اسمه قَبَائِلُ قلت: قَبِيلٌ، وإن شئت قلت: قَبِيلٌ عوضاً مما حذف، والألف أولى بالطَّرْح من الهمزة؛ لأنها كلمة حية لم تجن للمد، وإنما هي بمنزلة ألف عَذَافِر. وهذا قول الخليل. وأما يونس فيقول: قَبِيلٌ بحذف الهمزة إذا كانت زائدة، كما حذفوا ياء قَرَّاسِيَّة وياء عَفَّارِيَّة. ثم يذكر سيبويه أن قول الخليل أحسن، كما أن عَفَّارِيَّة أحسن.⁽²¹⁾

أما ابن جني فقد ساق المسألة مساقاً مفارقاً فقال: قول يونس في (قَبَائِلُ) وقوله في (خَطَانِط) واحد؛ لأن من مذهبه حذف الآخر من الزائدين، ولا ينظر إلى قوته، وضعف الأول؛ فكأنه لما حذف الهمزة من (قَبَائِلُ) صار الحرف إلى (قَبَالِ) بوزن (غزال)؛ فلما حَقَرْتُ قلب ألف (فعال) ياءً لوقوع ياء التحقير قبلها، فقال: (قَبِيلٌ) كما تقول: (غَزِيلٌ) والخليل وسيبويه يقولان: (قَبِيلٌ) فيحذفان الألف، ويقران الهمزة وإنما يجوز تحقير (قَبَائِلُ) إذا جُعِلَتْ اسماً لشيء، فأمّا وهي على ما هي عليه من الجمعية فلا يجوز تحقيرها؛ لأن فعائلاً مثال يراد به الجمع الأكبر، وتحقير الجموع إنما يراد به تقليل أعدادها، ومُحَالٌ أن يجتمع في الكلمة الواحدة معنيين يتنافيان؛ لأنه من حيث كان هذا المثال على (فعائلاً) كان دالاً على الكثرة؛ ومن حيث كانت فيه ياء التحقير يجب أن يكون دالاً على القلة. ويمتنع أن يكون الشيء الواحد قليلاً كثيراً في حالة واحدة، فإذا صار اسماً لشيء وخرج عن الجمعية لم يُسْتَنَكَّر تحقيرها؛ لأنه لا يجتمع مع التحقير معنى ينافية من دلالة الكلمة على الكثرة. ولو أردت تحقير (قَبَائِلُ) لقلت: (قَبِيلَاتُ) فصغرت (قبيلة) وجمعتها بالألف والتاء. ولم يمكن غير هذا؛ لأنه ليس (لقبيلة) جمع التقليل فتردها إليه، ثم تحقره، كما تقول في تحقير كلاب: (أكيلب) فتردها إلى جمع القلة ثم تحقرها. وكذلك تقول في تحقير (دراهم) : (دُرَيْهَمَاتُ) لأنه لا جمع قلة (لدرهم) ولو سَمَّيْتُ رجلاً : (دَرَاهِمُ) ثم حَقَرْتَهُ لحذفت الألف فقلت: (دُرَيْهَمُ) وصرفت الكلمة؛ لأنه قد زال مثال (مفاعِلُ) المانع من الصرف⁽²²⁾.

والخطيب الإسكافي يُرَجِّح قول الخليل على قول يونس ويتفق مع سيبويه في أن تصغير قبائل إذا سمي به يكون على قَبِيلٌ. وهذا الرأي مما أميل إليه؛ لأن رأي يونس بن حبيب في أن التصغير يكون على (قَبِيلُ) بدون همز من "الأقيسة والمذاهب التي تفرّد بها"⁽²³⁾.

أما المسألة الصرفية التي وقف عليها الإسكافي في باب الاشتقاق فهي اختلاف النحويين في واو (حيوان).

قال الخطيب الإسكافي⁽²⁴⁾: أجمع النحويون على أن قولهم "حَيَوَان" واؤه بدل من الياء إلا أبا عثمان المازني فإنه زعم أن الواو أصل.

ذكر الإسكافي في البداية حجة النحويين وهو أنه ليس في كلام العرب فَعَلَ، عينه ياءٌ ولامه واو، ولأن ذلك ضدُّ مقتضى الحكمة، لأن الآخر أثقل من الوسط، وقد جاء ما عينه واو ولامه ياء، نحو لَوَيْتُ وَحَوَيْتُ، فاحتمل في الأوسط الذي هو موضع الخفة الواو التي هي أثقل من الياء، وخصَّ الآخر لما كان موضع الثقل بالياء بعد الواو لبُعد الحال باللفظ الثقيل في المكان الخفيف في المكان المستثقل وقالوا: فإذا بنيت حيواناً من ياء وواو فقد عكست ما أوجبه القياس، فلا القياس يجيزه ولا النّظير في الكلام يصحّحه⁽²⁵⁾.

ثم ذكر حجة أبي عثمان المازني وهي أن ظاهر هذا اللفظ دال على أصله، ولفظة أخرى من كلامهم، وهي قولهم: رجاء بن حيوة، وهو اسم علم قد بقي على أصله، ولو غير كما غير سائر كلامهم إذا التقى فيه ياء ساكنة بعدها واو لوجب أن يقال: رجاء بن حَيَّة، كما قيل في جمع يوم: أيام وأصله أيّام فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها، فتركهم (حَيوة) على أصلها دلالة على أن (حيواناً) أصله من الياء والواو، ومما يستدل به على صحة ذلك أن موقع اللام من العين كموقع العين من الفاء، وكما جاز أن يكون العين واو، والفاء ياء في مثل (يَوْم) وكان وقوعه وقوع الواو فاءً واللام ياء في مثل (وَيْل) سواء في مجيئها، وإن قل البناء عليهما، كذلك لا ينكر مجيء الواو بعد الياء في موضع اللام، وإن كان حرفاً مفرداً لا نظير له⁽²⁶⁾.

وذكر بعد ذلك ما يمكن أن يردّ به المازني قول النحويين في الشذوذ الذي يلزم على مذهبه أن يقول لهم: كنت إذا جعلت الواو أصلاً، فقد أخرجت الكلمة عن أن يكون لها نظير، فأنتم أيضاً قد خرجتم في قولكم إلى شذوذ مثل شذوذي، وأتيت ما لا نظير له في كلام العرب، وذلك أنكم قلبتم ياء مفتوحة بعد ياء مفتوحة واو، وليس في كلامهم ذلك، فهذا بلا نظير، كما أن ما ادّعيت بلا نظير، والشذوذ في القولين سواء⁽²⁷⁾.

فالخطيب الإسكافي في ذلك يعرض رأي المازني ويعرض آراء النحويين ثم يخرج بنتيجة وهي قوله: "وإنما قلب النحويون الياء الأخيرة من "حيوان" واو؛ لأنهم استثقلوا المتجانسين في بناء قد ثقل بزيادتين في آخره، وكان الفرار من اللفظ بالياء إلى اللفظ بالواو، إذا تجانست الياءات، معتاداً في كلامهم، ألا تراهم في النسب إلى غنيّ ورحى يقولون: رَحَوِيّ وَغَنَوِيّ، وَرَحَى أصلها من الياء وَغْنَى أيضاً أصلها من الياء، وكان الحكم أن يقال: غَنِيّ وَرَحِيّ وتبقى اللام على أصلها لولا ما كرهوا من تجانس الحروف المستقلة، فعدلوا من الألف في رَحَى وَغْنَى إلى الواو التي لم تكن أصلاً لها في هذا المكان لتخالف بين الحروف المستقلة المتجانسة، فكانت الواو أخف عليهم مع الياء، من الياء مع الياء وكذلك في "حيوان"⁽²⁸⁾. وقال الخليل: (حيوان) قلبوا فيه الياء واو لئلا يجتمع ياءان استثقلاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان⁽²⁹⁾. وقد أيده في هذا سيبويه بقوله: "وأما قولهم حيوان فأنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا ليلزموها

الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوا في رَحَوِيٍّ حيث كرهوا الياءات فصارت الأولى على الأصل كما صارت اللام الأولى في (مُمِلٍ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره⁽²⁷⁾. وتابع ابن جني سيبويه والخليل.

فالخطيب الإسكافي يأخذ بما قاله الخليل وسيبويه وابن جني وهو أن الياء أبدلت واوا ليختلف الحرفان حيث كرهوا توالي الياءات.

وانتصر أبو عليّ لرأي الخليل وسيبويه قائلاً⁽³¹⁾: لأنه لا ينكر في كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء، وواو -يعتقban عليه- نحو قولهم: (تاه يَتِيه، وطاح يَطِيح) وقالوا: (هو أَتَوْه منه وأطَوَح منه) فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء نعلمه فنقيس (الحيوان) عليه.

فأما قولهم في العَلَم: (حَيَوَة) فالواو فيه بدل من الياء وأصله: (حَيَة) وجاز ذلك فيه لما كُنْتُ عَرَفْتُكَ، من أنه قد يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها، وذلك نحو: (مَوْرَق، وتَهْلَل، ومَعْد يَكْرِب).

ويرى ابن جني⁽³²⁾ أن الخليل ذهب إلى أن (الحيوان) من مضاعف الياء لما وجد معناه كمعنى (الحَيَا - للغيث) فلما لم يجد في الكلام ما عينه ياء، ولامه واو نحو: (حيوت) ورأى معنى (الحيوان) من معنى (الحَيَا - للمطر) حَمَلَهُ عليه لهذين السببين. فلذلك مذهب الخليل في هذا الوجه لا محيد عنه ولا مصرف إلى غيره. أما قول أبي عثمان فلا يؤخذ به لعدم وجود دلالة تدل عليه⁽³³⁾.

ومن المتأخرين الآخذين بهذا الرأي أبوحيان الذي أنكر مذهب المازني ووصفه بالفاسد⁽³⁴⁾.

ورأي النحاة في أن الواو بدل من الياء أقرب إلى الصحة لأن فيه شبه إجماع، كما أن هناك قاعدة صرفية تقول: إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وكلمة حيوان أصلها حي، وتصغيرها حيي مما يدل على أن الواو أصلها ياء قلبت إلى واو للتخفيف. كما أن كلمة (حية) من مضاعف الياء، والدليل على ذلك قولهم في الإضافة إلى حَيَة بن بَهْدَلَة: حَيَوِي. فظهور الياء عينا في حيوي يعلمنا أن العين ياء، وإذا كانت العين ياء واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياء البتة، لذا لا نرى في كلامهم نحو حَيَوْت⁽³⁵⁾.

ولعل الألف في سماع ما عينه واو ولامه ياء واستخدامه مقارنة بسماع ما عينه ولامه يائنين واستخدامه، السبب وراء الظن في أن الواو أصل في كلمة (حيوان)؛ فباب طويت وشويت وحويت

وكويت أكثر من باب حييت وعييت؛ وللسماع قوته وغلبته على القياس، "فسماع واحد غلب قياسين اثنين" (36).

صيغة "أفعل" من أم:

ذكر الخطيب الإسكافي في البداية ما اختلف فيه الأخفش والمازني فقال:

اختلف الأخفش والمازني في بناء "أفعل" من الإمام، إذا قال: أم فلان يؤم، وفلان أوم منه، قال الأخفش: يجب أن يكون بالواو. وقال المازني: يجب أن يكون بالياء، فيقال: هذا أيم من فلان.

ثم ذكر أنهما اختلفا أيضاً في تصغير أئمة، فقال الأخفش: يقال فيها أؤيمة، وقال المازني: يقال فيها أؤيمة (37).

وبعد ذلك ذكر حجة الأخفش (38) وهي أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة فقلبت الثانية حرف مدّ ولين مثل ما قلبت في آدم وآخر، فإنه متى ما وجب تحريك المقلوب قلبت إلى الواو، كما قالوا في جمع آدم: أوايدم، وفي تصغيره أؤيدم، فقلبت الألف التي كانت بدلاً من الهمزة إلى الواو سواء كانت قبلها فتحة أو ضمة.

ثم بين الإسكافي اعتراض المازني على ذلك أنه قال: إن الهمزة إذا انقلبت ألفاً كان حكمها حكم الألفات التي لا أصل لها في الياء والواو، فأدم همزته الثانية بعدما خلصت ألفاً بمنزلة الألف في قولهم ضارب، فإذا جمع أو صغر قلبت واواً، وأدم وآخر قد خلصت الهمزة فيهما ألفاً، فكان حكمها حكم الألفات.

وقولهم: هذا أفعل من الإمام، لم تقلب الهمزة الثانية فيه ألفاً، لما وجب من الإدغام، والإدغام يوجب نقل حركة الهمزة الأولى إلى الساكن الذي قبلها، فلم تحصل الهمزة ساكنة بعد الهمزة الأولى فتقلب ألفاً ثم تقلب واواً عند التحريك، فلما لم تكن ألفاً لم تقلب واواً، وعُدل إلى الياء التي تقلب إليها الهمزة في أئمة (39).

وذكر الإسكافي بعد ذلك ما أبطل به الأخفش هذا القول وانفصل به عن هذا الاعتراض (40) أن أصل قولهم: أوم إنما هو أعمم، والهمزة الثانية إذا كانت ساكنة لم يلفظ بها معها إلا ألفاً إذا كانت الهمزة قبلها مفتوحة، فكانه قد حصل في التقدير هذا أعمم من فلان، فلما قصد الإدغام احتيج إلى نقل الحركة عن الميم إلى الساكن الذي قبلها كما يفعل ذلك في قولهم: أجل وأعمم، والأصل فيه: أجل وأعمم، فلما اضطروا إلى تحريك الألف قلبت إلى غيرها بعدما خلصت ألفاً،

فكان حكمها حكم الهمزات المقلوقة عن الهمزات الساكنة في مثل آدم، فإذا وجب تحريكها حُرِّكتْ واوًا، كما قالوا: أوادِمُ وأوَيْدِمُ.

وأما أَيْمَةٌ فَإِنَّ الياء فيها إنما كانت لكسرة الهمزة، كما أَنَّ الياء في ميزان وميعاد إنما كانت لكسرة ما قبلها، فإذا صَغُرَتْ أو جُمِعَتْ قُلْتُ: مُوَيِّزِينَ ومَوَازِينَ، فزالَتِ الياء وعادت الواو التي هي الأصل لزوالِ العلة التي أوجبت ذلك، فكَذَلِكَ أَيْمَةٌ إِذَا صَغُرَتْ تَزُولُ فِي التَّصْغِيرِ الْكُسْرَةُ فَتَسْقُطُ الْيَاءُ، وتعود إلى حكم الألف التي لا أصل لها في الياء، فيقال: أَوَيْمَةٌ، كما يقال: أَوَيْخَرُ في تصغير آخرَ وأَوَيْدِمُ في تصغير آدم.

واحتج الاسكافي للمازني بأن له أن يقول: إِنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة وجب قلبُ إحداهما إلى حرف من حروف المدِّ واللين، حيث لا تتبع حركة قبلها، فإنها تَقْلَبُ ياءً، ولذلك قال الخليل وسيبويه في باب الأبنية: لو بُنِيَتْ من "قرأت" مثال قِمَطَرٍ لَقُلْتُ: قِرَائِي، وإنما هو قِرَاءٌ بهمزتين في الأصل، إلا أَنَّ قَلْبَتِ الأخيرة ياءً، وليس بها حركة تحمل عليها، قال: فكَذَلِكَ فِي أَيْمَةٍ وَهَذَا أَيْمٌ، لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ (أَأْمٌ) قَلْبَتِ الهمزة الثانية ياءً. كما قَلْبَتِ إِذَا كَانَتْ لَمَّا⁽⁴¹⁾.

ثم احتج للأخفش قائلًا⁽⁴²⁾: له أن يقول: إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي تَنْقَلِبُ فِيهِ الْوَاوَاتِ ياءاتٍ فِي مِثْلِ مَدْعَى وَمَلْهَى، نَقُولُ: مَدْعِيَّانَ وَمَلْهِيَّانَ، فَلَا حُجَّةَ لِلْمَازِنِيِّ فِي ذَلِكَ وَالصَّحِيحُ أَنَّ يُقَالُ: هَذَا أَوَمٌ مِنْ فُلَانٍ.

فالخطيب الإسكافي يرفض قول المازني ويأخذ بقول الأخفش وهو أن بناء أَفْعَلَ مِنَ الْإِمَامِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ وَلَيْسَ بِالْيَاءِ.

وهو متابع في رأيه هذا ابن جني الذي انتصر للأخفش قائلًا: "والقول في هذا لأبي الحسن وليس ما جاء به أبو عثمان بلازم له؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ الَّتِي تَبْدَلُ مِنْ فَاءٍ (أَفْعَلُ) لَيْسَتْ أَلْفًا زَائِدَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ هِيَ فَاءٌ (أَفْعَلُ) وَلَوْلَا أَنَّ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لظَهَرَتْ. وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ أَلْفُ (خَالِدٍ) أَوْ (ضَارِبٍ) لِأَنَّهَا لَمْ تَنْقَلِبْ مِنْ شَيْءٍ، وَهِيَ زَائِدَةٌ، فَلِذَلِكَ لَمَّا بُنِيَتْ (فَاعِلَةٌ) مِنْ (أَمَمْتُ) قُلْتُ: (أَمَّةٌ) وَلَمْ تَحْرُكْ الْأَلْفُ بِحَرَكَةِ الْمِيمِ الْمَدْغَمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَاحِظٌ لَهَا فِي الْحَرَكَةِ، فَاحْتَمَلَتْ السَّاكِنَ بَعْدَهَا لِذَلِكَ. وَصَارَ امْتِدَادُ الصَّوْتِ بِهَا عَوَضًا مِنْ تَحْرِيكِ الْمِيمِ، وَأَنْتَ إِذَا قَدَّرْتَ: (هَذَا أَفْعَلٌ مِنْ هَذَا، مِنْ أَمَمْتُ؛ قُلْتُ: هَذَا أَمَمٌ مِنْ هَذَا) ثُمَّ ادْغَمْتَ، جَازَ أَنْ تَلْقِيَ حَرَكَةَ الْمِيمِ عَلَى الْهَمْزَةِ الْمُبْدَلَةِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ فَاءِ الْفِعْلِ فَهَذَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا، إِذَا تَحَرَّكَتْ بِفَتْحَةِ الْمِيمِ أَبْدَلْتَ وَاوًا كَمَا قَالُوا: (أَوَادِمُ)⁽⁴³⁾".

ورأى ابن السراج أن قول الأخفش أقيس لأنها أبدلت ياءً في (أَيْمَةٌ) من أجل الكسرة، فإذا زالت العلة بطل المعمول. وقول المازني في التصغير على (أَيْمَةٌ) لأنها قد ثبتت في (أَيْمَةٌ) غير

واجب، ولو وجب هذا لوجب أن يقول في ميزان: مَيَّازِينَ في الجمع، ويصغرُ فيقول: مَيَّيزِينَ، لأنَّ الياء قد ثبتت في الواحد، وليس الأمر كذا، ألا ترى أنهم يقولون: ميزَانٌ ومَوَازِينٌ ومُوزِينٌ، لأنَّهم إنما أبدلوا الواو ياءً في الواحد من أجل الكسرة، فقالوا: ميزَانٌ، والأصلُ مَوَازِنٌ، لأنَّه من الوزن، فلما انفتحت الميم رجعت الواو، ا فقالوا مَوَازِينَ، لأنَّ ذلك السبب قد زال، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة فتح الثانية أن تبدل فتقول في أنا أفعل، من (أَمَمْتُ): أنا أومُ الناسَ، وكان الأصلُ: أُمَمٌ فادغمت وألقت الحركة على الهمزة، وأبدلت منها الحرف الذي فيه حركتها⁽⁴⁴⁾.

وقد بين ابن جني أن القياس أن تقول: (هذا أومٌ من هذا) لأنَّ الفاء قد انفتحت، مشيراً إلى أن ما يؤكد قلب الهمزة واواً قولهم في جمع (نَوَابَة): (نَوَانِب) قالوا في (نَوَانِب) بدل من الهمزة؛ كأنها كانت: (نَوَانِب) فكروها اجتماع همزتين بينهما ألف؛ فأبدلوا الأولى واواً؛ كما أنهم لما كرهوا (أَوَاوِل: جمع أول) أبدلوا الواو همزة⁽⁴⁵⁾. "وإنما كان ذلك فيهما؛ لأنَّ الهمزة في مخرجها نظيره الواو في مخرجها، أي: أنهما طرفان، هذه أسفل الحروف، وهذه أعلاها"⁽⁴⁶⁾.

وقد ذكر ابن يعيش أنه إذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف؛ فإن تحركت ثانيتهما وكانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واواً؛ فالأول نحو: (أَوَاوِد جمع آدم، وأصله أَوَدَم) والثاني نحو (أَوَيِّدَم، تصغير آدم) وهذا هو المراد بقوله: (إن يفتح أثر ضم أو فتح قلب واواً)⁽⁴⁷⁾.

ياء النسب هل هي اسم أو حرف؟

قال الخطيب الإسكافي: أجمع البصريون على أن ياء النسب في قولك: قُرَشِيٌّ وَتَمِيمِيٌّ حرف، وعند الكوفيين أنها اسم⁽⁴⁸⁾.

وذكر أن⁽⁴⁹⁾ حُجَّتُهُمْ في ذلك أنها ياءُ إضافة كياء الإضافة الخفيفة في قولك: غُلَامِي وَثَوْبِي، إلا أن هذه الإضافة أوكد، فجعلَ لفظها أقوى بالتكرير، وإنما كانت هذه الإضافة أوكد والإضافة إلى النفس أضعف لأنَّ هذه الإضافة لا تنفكُ مِمَّا أُضيفت إليه، فالبصريُّ والكوفيُّ لا يخرجان عن هذه النسبة ولا ينفكان من هذه الإضافة، وقولك: غُلَامِي وَثَوْبِي قد ينفكُ الأول فيه من الثاني فيخرجُ عن أن يكون غلاماً له وثوباً له، قالوا: فإذا اتفقنا على أن الياء في قولهم: غُلَامِي اسم مجرور فكذلك الياء في النسب إذا قلت: تميميُّ هي تلك الياء مؤكدة اللفظ لتأكيد معناها.

ثم أبطل الإسكافي هذا القول بأنَّ هذه الياء لو كانت تلك أو كانت مثلاً أو مُشَبَّهةً لها لما صحَّ إعرابها، فأنت تقول تميميُّ فيلحقُ بالياء الإعراب والتنوين، والياء التي هي للمتكلم لا يصحُّ فيها شيء من ذلك، وشيء آخر وهو أن الياء لو كانت اسماً لاستحق الاسم الأول إعراباً منفرداً يختصُّه سوى إعراب الياء. كما أنك إذا قلت: هذا غلام زيدٍ كان لزيدٍ إعرابٌ غير إعراب غلام،

وكذلك إذا قلت هذا غلامي فالياء مجرورة وغلّام مرفوع، وليس كذلك الاسم الذي فيه ياء النسب، لأن الإعراب الذي يستحقه الاسم الأول ينزل في الياء التي هي عندهم الاسم الثاني، فدل ذلك على صحة ما ذهب إليه البصريون من أن الياءين ها هنا كتاء التانيث في قولهم: قائمة قد دخلت على قائم، وكانت الميم حرف الإعراب قبلها، فلما حلت الهاء آخرًا صارت محل الإعراب، وحرك ما قبلها بالحركة التي تقتضيها كما حرك ما قبل ياء النسب بالحركة التي تقتضيها وهي الكسرة⁽⁵⁰⁾.

وذكر الإسكافي⁽⁵¹⁾ ما يحتج به الكوفيون قولهم: فلان مريّ مرة غطفان، وفلان تميمي تميم فلان، قالوا: فالدليل على أن الياء اسم مجرور أنهم أبدلوا منها الاسم الظاهر.

ورد على ذلك بقوله: ليس في ذلك دليل على أن الياء اسم، وأما قولهم: مرة غطفان فإنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر؛ فأما النصب فعلى معنى أعني، لأنه لما قال هذا منسوب إلى مرة، وللعرب قبائل تسمى الواحدة منها مرة بين ما أراد بأن قال أعني مرة غطفان، وإذا قال مرة فرفع فكأنه قال هو مرة غطفان، وإذا جرّ وهو الموضع الذي احتج به الكوفي فإنه يكون محمولاً على المعنى، ومعنى النسب ذو لأنه موصوف باسم جامد، والأسماء الجامدة إذا وصف بها توصّل إليها بـ (ذو)، فيقال: زيد ذو مال، وذو جواهر، فكذلك يقال: تميمي، بمعنى ذو تميم، فإذا جرّ بعد النسب الاسم المميّز عن الالتباس فإنه يكون محمولاً على معنى الكلام، كان قال: هو ذو تميم تميم فلان⁽⁵²⁾.

وقد عرض ابن يعيش لهذه المسألة فقال: فإن قيل: فهل هذه الياء حرف أو اسم، فالجواب أنها حرف كتاء التانيث لا موضع لها من الإعراب، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه، واحتجوا بما يحكى عن العرب: رأيت التيمي تيم عدي بجر تيم الثاني جعلوه بدلاً من الياء في التيمي وإذا كان بدلاً منه كان اسماً؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه وهو فاسد من قبل أن الياء حرف معنى دال على معنى النسب كما أن تاء التانيث حرف دال على معنى التانيث، وليست كناية عن مسمى فيكون لها موضع من الإعراب مع أن الاسم الذي له موضع من الإعراب هو الذي يتعذر ظهور الإعراب في لفظه فيحكم على محله، وأما ما حكه من قولهم: رأيت التيمي تيم عدي، فإن صحت الرواية فهو محمول على حذف المضاف كأنه لما ذكر التيمي دل ذكره إياه على صاحب فأضمره للدلالة عليه فكأنه قال: صاحب تيم عدي، أو ذا تيم عدي، ثم حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله من الإعراب، وجعله وإن لم يذكر بمنزلة الثابت الملفوظ به⁽⁵³⁾ ونظيره قوله:

ونارٍ توقد بالليلِ ناراً⁽⁵⁴⁾

أكل امرئٍ تحسبين امرءاً

فإنه خفض ناراً على تقدير وكل نار، ومثله قولهم (ما كل سوداء تمر، ولا بيضاء شحمة).

والخطيب الإسكافي يذكر رأي البصريين ورأي الكوفيين في هذه المسألة ثم يعرض حجة الكوفيين في اعتبار أن ياء النسب في كلمتي: قُرْشِي وتَمِيمِي اسم لا حرف، ويناقش رأيهم مبيناً أن ما ذهب إليه البصريون في اعتبار أن ياء النسب في كلمتي قُرْشِي وتَمِيمِي حرف وليس هو اسم الصواب.

حكم "التنوين في جوارٍ وغواشٍ":

يقول الإسكافي⁽⁵⁵⁾: إن سأل سائل في قولهم: هذه جوارٍ ومَجَارٍ وغواشٍ، ما بالها لحق بها التنوين وهي من الجموع التي ثالثها ألف وبعد الألف حرفان، وحكمه أن لا ينصرف، وإذا لم ينصرف لم يلحقه التنوين، والأصل جوارِي، وهو بمنزلة عَذَارِي ومَدَارِي وصَحَارِي.

فالجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: ما ذهب إليه المتقدمون من النحويين من أن الياء من جوارِي ونحوها من الجموع التي وقع بعد ألفها حرفان أخيرهما معتلٌ إنما حذفت لاجتماع وجوه من الثقل، أحدهما الجمع، والثاني التناهي فيه، لأن هذا الجمع نهاية الجموع، ولأنه خارج عن أمثلة الواحد، ولأن المعتل مستثقل، ولأنه آخر كلمة ولأن ما قبله كسرة لازمة، فلما حذفت الياء لهذه الأنواع من الثقل صار الجمع بعد ألفه حرفاً واحداً، فانصرف وألحق به التنوين.

فعرض أولاً رأي النحويين الأوائل ثم أبدى رأيه فقال: وهذا الجواب يُفسد قولهم في جمع أُمْنِيَّة أُمَانِي، وفي جمع أَوْقِيَّة أَوَاقِي.

ومن ثم عرض رأي أبي إسحاق الزجاج، وهو أن التنوين في هذا الموضع ليس هو أمارة للصرف، وإنما هو بدل من الخلل الذي دخل على الحرف بحذف الحركتين منه الضم والكسر.

وعلق الإسكافي على هذا الرأي بقوله: وهذا الجواب أيضاً ضعيف، لأن سقوط الحركات من الحروف المعتلة لا يقتضي بدلاً منها، ولو وجب ذلك لوجب في مثل يغزو ويدعو، وفي مثل هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ، فلما لم يُعَوَّض من الحركات في شيءٍ من هذه المواضع لم تحتج هذه الحركة إلى تعويض.

وقد أنكر من قبل أبو علي قول أبي إسحاق، فقال، "ليس التَّنَوِين عَوْضاً من حركة الياء، وقال: لأنه لو كان كذلك لوجب أن يُعَوَّض التَّنَوِين من حركة الياء في "يَزْمِي" "يَزْمِي" "بوزن

يضرب؛ فلما لم نرهم عوضوا من حركة هذه الياء، كذلك لا يجوز أن يكون التنوين في "جوار" عوضوا من حركة عوضاً من زهاب حركة الياء" (56)

وقد ذهب الخليل وسيبويه وتبعهم ابن جني إلى أن الياء حذفت حذفاً، لا لالتقاء الساكنين؛ فلما حذفت الياء صار في التقدير "جوار" بوزن "جناح" فلما نقص عن وزن "فواعل" دخله في التقدير التنوين، كما يدخل "جناحاً" فقيل: "جوار" (57) ويدل ابن جني "على أن التنوين إنما دخله "جناحاً" فقيل: "جوار" لما نقص عن وزن "ضوارب"؛ أنه إذا تم الوزن في النصب، وظهرت الياء، امتنع التنوين أن "ضوارب"؛ أنه إذا يدخل؛ لأنه قد تم في وزن "ضوارب"، وذلك قولهم: "رأيت جوارى" فالتنوين على هذا معاقبٌ وزن "ضوارب"، للياء، لا للحركة، إذ لو كان معاقباً للحركة لوجب أن يدخل في "يزمي" لأن الحركة قد حذفت من الياء في موضع الرفع ثم أن التنوين في "جوار" ونحوه ليس بدلاً من الحركة، وذلك أن الياء في "جوار" قد عاقبت الحركة في الرفع، والجر في الغالب من الأمر، وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبتها الحركة تجري مجراها؛ فكما لا يجوز أن يعوض عن الحركة وهي ثابتة، كذلك لا يجوز أن يعوض عنها، وفي الكلمة ما هو معاقب لها، وجار مجراها، والحركة قد تعاقبت الحرف، وهي الكلمة ما هو وتقوم مقامه في كثير من كلام العرب" (58)

أما رأي الإسكافي في المسألة فهو أن الياء في جوار ومجار لما كانت بعد الكسرة القوية اللازمة بعد ألف الجمع أشبهت الياء التي تكون إشباعاً لهذه الكسرة في مثل مساجيد، وهذه الياء أشبهت الياء التي لا اعتداد بها فكانها الكسرة وحدها، فصار بعد الألف حرف واحد. فإن عورض بقولهم صَحَّارَى كسرة وحدها، فصار وقيل: إن المدة ها هنا كالمدة هناك، قيل: إن الألف لا تزداد إشباعاً للفتحة في هذا المكان، لأن كالمدة هناك، قيل الفتحة بعد ألف الجمع إنما هي مكان الكسرة، وليس هذا المكان من أماكنها، فلا تقوى إشباعاً (59). أما في مكان الكسرة فجوار على رأيه مصروفة لأن الياء فيها إشباع للكسرة وليست حرفاً أصلياً. وبذا قد خالف في أن الياء فيها الإسكافي الخليل وسيبويه وابن جني الذين عدوا جوار وغواش ممنوعة من الصرف قياساً على جمع الصحيح. وهكذا نرى أن بعض النحاة عد "جوار وغواش" منصرفاً لأنه قد زال عنها صيغة نرى أن بعض النحاة منتهى الجموع فصار وزنه وزن جناح فأنصرف، وذهب بعضهم إلى أنه ممنوع من الصرف، وزنه وزن جناح والتنوين تنوين عوض واختلف في المعوض عنه ماذا؟ فذهب بعضهم إلى أنه عوض من الياء واختلف في المعوض المحذوفة وذهب بعضهم الآخر إلى أنه عوض من حركتها والكسر ليس كسر إعراب. وذهب بعضهم الآخر إلى أنه عوض

والرأي الذي أميل إليه هو رأي الخليل وسيبويه وابن جني؛ وذلك لمجيء الياء محذوفة في رأي الخليل موضع كثيرة من القرآن الكريم مع أنها لا تبلغ في الثقل مبلغ هذه الكلمات، وقوله تعالى: "الكبير، الكريم مع أنها لا المتعال" يريد المتعالي، وقوله: "يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ" يريد الداعي، فاكتمى فيها بالكسرة من الياء، وقوله: "يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ" وقد ذكر ابن جني أنه لما كان الاكتفاء بالكسرة من الياء جائزاً مستحسنًا في هذه الأسماء لما كان الاكتفاء الأحاد، والآحاد أخف من الجموع كان باب "جوار" جدير بأن يلزم الحذف لثقله. والآحاد أخف من الجموع كان باب

نهاية المطاف:

انتهت هذه الدراسة إلى جملة من الأمور المتعلقة بالمسائل المجموعة والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أولاً: رصد البحث المسائل الصرفية في كتاب المجالس رغم توزع مادتها في الكتاب، ثم تبويبها وفقاً لأبواب الصرف، وهذا الجمع وفر مادة البحث.

ثانياً: أظهر البحث اطلاع الخطيب الإسكافي الواسع في علم الصرف وسعة تفكيره وثقافته.

ثالثاً: أظهر البحث بعض سماته المنهجية في تحليل الظاهرة اللغوية؛ فهو يعرض مسألة الصرف مفصلاً فيها؛ يذكر الرأي والرأي الآخر وحجج كل فريق منهم مبيناً موقفه من هذا الخلاف، وقد يتمثل موقفه في: رفض رأي وتأييد آخر مدلاً على سبب تأييده لموقف ورفضه لآخر بأمثلة ومناقشتها؛ فهو يناقش المسائل ولا يسلم بها ويعرضها بشكل واضح ينم عن رغبته في تفصيل المسألة وتبسيطها بالوقوف المواقف الواضحة من مقاييس النحاة وتعليلاتهم وتأويلاتهم.

رابعاً: أظهر البحث جانباً مهماً غني به الخطيب الإسكافي، يتمثل في مجموعة الوسائل التي استعان بها في مناقشة المسألة الصرفية، مما يدل على قدرته على معالجة المسألة ومناقشتها بعيداً عن التكلّف، فهو لم يكن مجرد ناقل يردد ما يرويه الآخرون، وإنما كان يجعل المسألة الواحدة مجالاً للدرس والمناقشة وعرض الآراء والاحتجاج؛ فيفرغ المسألة الواحدة، ويولد ما يتوقع من الاعتراض، ليستوفي جميع جوانب الموضوع.

خامساً: لم يكن الإسكافي مقلداً أو تابعاً وإنما كانت له شخصيته الخاصة فيما يطرح ويناقش، وكثير من المسائل التي أوردها في كتابه تستحق الدراسة والبحث على انفراد؛ فهي مسائل من السجال الخلافي في المسائل الصرفية ينبئ عن مناهج أهل العربية في تفسير تلك المسائل.

سادساً: إن الخطيب الإسكافي قد جعل المسألة الصرفية تحت باب المسألة النحوية في كتابه ولم يفرد لها أبواباً خاصة مما يشير إلى أنه لم يفرق بين علمي النحو والصرف.

سابعاً: إن الخطيب الإسكافي في الغالب يهمل ذكر المصادر، وليس لهذا الإهمال ما يُبرره ما دام يسعى إلى الوقوف على المسائل الخلافية.

ثامناً: إن الخطيب الإسكافي في الغالب يميل إلى إجماع النحاة. وينتصر للبصريين مما يشير إلى أنه بصري المذهب، ولكن دون تعصب.

تاسعاً: إن كتاب المجالس مصدر غزير للبحوث والدراسات اللغوية وغيرها؛ فهو يتيح للباحثين والدارسين مجالاً واسعاً للنظر فيه نظرات مختلفة والوقوف فيه على مسائل عظيمة في التفسير والحديث واللغة.

The morphological issues in Al- Khateeb Al- Iskafi's Book Al-Majalis (The Audiences): Analysis and Discussion

Abstract

Al Khateeb Al Iskafi's book Al-Majales (The audiences) represents, like other audiences books, a collection of discussions of different issues of knowledge. In his book, he discussed issues in interpreting verses, explaining the prophet's sayings, explaining a collection of proverbs, poems, and wise sayings. He also distinguished a score of issues that he called "syntactic issues" and these were a mixture of morphology and syntax. The correlation between the two is still valid and syntax is given precedence even after morphology has become an independent science (since al Mazini's book "*Morphology As We Have Had It*").

This research has separated the pure morphological issues available in the syntactic issues. It resumes an absolute controversy of the morphological issues that is added to the common research on syntactic dispute, and it reveals the morphology of the Arabic philologists in interpreting those issues. It also reveals Al-Khateeb Al-Iskafi's role in this respect.

قدم البحث للنشر في 2010/12/22 وقبل في 2011/5/15

الحواشي:

- (1) انظر، ربابعة، محمد الخطيب الإسكافي جهوده وأراؤه النحوية واللغوية والبلاغية في كتاب درة التنزيل وغرة التأويل، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2010، ص 27.
- (2) انظر، الإسكافي، الخطيب: كتاب المجالس، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 81.
- (3) انظر، المصدر نفسه، ص 81.
- (4) انظر، المصدر نفسه، ص 82.

- (5) انظر، المصدر نفسه، ص 82.
- (6) انظر، المصدر نفسه، ص 82-83.
- (7) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان: الكتاب، ج 3، تعليق إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، ص 1، ص 82.
- (8) انظر ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، ج 3، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، أبو بكر محمد بن سهل، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1985، ص 46.
- (9) الإسكافي، الخطيب، مصدر سابق، ص 92.
- (10) المصدر نفسه، ص 92.
- (11) المصدر نفسه، ص 92.
- (12) المصدر نفسه، ص 92-93.
- (13) انظر، الحملاوي، أحمد. شذا العرف في فن الصرف، ضبط وشرح، محمد أحمد قاسم، بيروت، المكتبة العصرية، 2001، ص 135.
- (14) سيبويه: الكتاب، ج 3، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، ط 1، ص 476.
- (15) ابن السراج، مصدر سابق، ص 51.
- (16) السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 3، تحقيق، أحمد شمس الدين، بيروت، دار ابن كثير، ط 1، 1998، ص 344.
- (17) ابن السراج، مصدر سابق، ص 61.
- (18) حسن، عباس: النحو الوافي، ج 4، مصر، دار المعارف، ط 2، ص 656.
- (19) السيوطي، مصدر سابق، ص 355.
- (20) انظر الإسكافي، مصدر سابق، ص 95-96.
- (21) سيبويه، مصدر سابق، ص 439.
- (22) انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق وتعليق، محمد عبد الفتح عثمان القادر أحمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1999، ص 351-352.
- (23) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط 8، ص 29.
- (24) الإسكافي، مصدر سابق، ص 50.
- (25) المصدر نفسه، ص 50-51.
- (26) المصدر نفسه، ص 51.
- (27) المصدر نفسه، ص 51.
- (28) المصدر نفسه، ص 51-52.
- (29) ابن جني، مصدر سابق، ص 512.
- (30) سيبويه، مصدر سابق، ج 4، ص 551.
- (31) انظر ابن جني، مصدر سابق، ص 512.
- (32) ابن جني، مصدر سابق، ص 512.
- (33) وإنما حمل الخليل (الحيوان) على أنه من مضاعف الياء، وأن الواو فيه بدل من الياء؛ لأنه من (الحياة) (الحيوان) ومعنى (الحياة) موجود في قولهم: (الحيا - للمطر). ألا ترى أنه يُخني الأرض والنبات؟ كما قال تعالى: ﴿يُخْرِجُ فِي قَوْلِهِمَا﴾

وأخيتنا به بلدة ميتا ﴿ و ﴿ فأخيتنا به الأرض بعد موتها ﴾ وهذا كثير في القرآن والشعر، وهم يقولون في تثنيته: (حَيَّان) بالياء لا غير.

(34) الأندلسي، أبو حيان، المبدع في التصريف، تحقيق وشرح وتعليق، عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة للنشر والتوزيع، ط1، 1982، ص 218.

(35) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج2، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1995، ص 46.

(36) المصدر نفسه، ص 46.

(37) الإسكافي، مصدر سابق، ص 104.

(38) المصدر نفسه، ص 104-105.

(39) المصدر نفسه، ص 105.

(40) المصدر نفسه، ص 105.

(41) المصدر نفسه، ص 106.

(42) المصدر نفسه، ص 106.

(43) انظر، ابن جني، المنصف، ص 535-536.

(44) انظر ابن السراج، مصدر سابق، ص 379-380.

(45) انظر، ابن جني، المنصف، ص 539.

(46) المصدر نفسه، ص 540.

(47) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، ج2، بيروت، عالم الكتب، ص 467.

(48) الإسكافي، مصدر سابق، ص 201.

(49) المصدر نفسه، ص 201.

(50) المصدر نفسه، ص 202.

(51) المصدر نفسه، ص 202.

(52) المصدر نفسه، ص 202 - 203.

(53) ابن يعيش، مصدر سابق، ج5، ص 142-143.

(54) البيت لأبي داؤاد الإيادي، والشاهد فيه أنه حذف المضاف فيه، وترك المضاف إليه بإعرابه، وتقديره: وكل نار، فحذف كل وترك (نار) بالجر على ما كان عليه، ولا يجوز عطف نار المجرور على امرئ إذ فيه العطف على عاملين بواو واحدة هذا وبعد البيت:

ودار يقول لها الزائرون ويل أم دار الحذاقي دارا

والمعنى: كل رجل تحسبينه رجلاً وكل نار تحسبونها ناراً؛ يعني ليس كل من له صورة امرئ بامرئ كامل؛ بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية، وليس كل نار توقد بالليل بنار، إنما النار نار توقد لقرى الزوار والضيوف.

(55) انظر، الإسكافي، مصدر سابق، ص 61-62.

(56) ابن جني، المنصف، ص 340.

(57) المصدر نفسه، ص 341.

(58) المصدر نفسه، ص 342.

(59) الإسكافي، مصدر سابق، ص 62.

المصادر والمراجع

- الإسكافي، الخطيب: كتاب المجالس، تحقيق: غانم قدوري الحمد، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 2002.
- الأندلسي، أبو حيان: المبدع في التصريف، تحقيق وشرح وتعليق، عبد الحميد السيد طلب، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 1982.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، ج2، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1995.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: المنصف لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1999.
- حسن، عباس: النحو الوافي، ج4، مصر، دار المعارف، ط2.
- الحلبي، السمين: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط1، 1993.
- الحملوي، أحمد: شذا العرف في فن الصرف، ضبط وشرح محمد أحمد قاسم، بيروت، المكتبة العصرية، 2001.
- ربابعة، محمد، الخطيب الإسكافي، جهوده وأراؤه النحوية واللغوية والبلاغية في كتاب درة التنزيل وغرة التأويل، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2010.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، ج3، تحقيق عبد الحسين فتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985.
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان: الكتاب ج3، تعليق إميل بديع يعقوبه، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1999.
- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار صادر الكتب العلمية، ط1، 1998.
- ضيف، شوقي: المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط8.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل ج2 + ج5، بيروت، عالم الكتب.